ملامح المشروع التركي في العراق ٢٠٠٣-٢٠١٤

" الأهداف والمحددات "

الدكتور عمار عبد الرضا ماهود الزبيدي
مدرس على ملاك مديرية تربية ميسان

هذا البحث جاء بعد قراءة متأنية لكتاب العمق الاستراتيجي التركي الذي وضعه منظر السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية[١] التركي الدكتور احمد داود اوغلو ولي صدرت نسخته التركية في عام ٢٠٠١، وبعد ذلك تم اضافة فصل جديد للكتاب في عام ٢٠١٠ تناول سياسة تركيا تجاه التطورات التي جرت منذ عام ٢٠٠١-٢٠١٠، وبالخصوص في منطقة الشرق الاوسط. وقد اطلق على هذا الفصل عنوان(ما بعد العمق الاستراتيجي)، وقدد حدد داود اوغلو وزير خارجية تركيا(٢٠٠٩-٢٠١٤) في هذا الفصل ستة مبادئ اساسية للسياسة الخارجية التركية هي[٢]:

١. الموازنة بين تعزيز الحريات في الداخل ومواجهة الاخطار الامنية في الخارج.

٢. تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي، وهذا سيخرج تركيا من كونها بلداً له مشكلات متواصلة مع جيرانه.

٣. التاثير في الاقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار، وهذا يعني ان يكون لتركيا دور مهم وفعال في الشرق الاوسط والبلقان والقوقاز.

٤. اتباع سياسة خارجية متعددة الابعاد مرتبطة بموقع تركيا على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم.

٥. الدبلوماسية المتناغمة وما نتج عنها من تطور لدور تركيا في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية لذا اصبح النظر الى تركيا على انها دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار ليس من اجلها فحسب بل من اجل الدول المحيطة بها ايضاً.

٦. تطوير اسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية وعدم الاكتفاء بدور الجسر الذي كانت تركيا تمارسه، والانتقال الى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة تتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسؤولين على مختلف المستويات في الدول الاخرى .

والشي الذي لا بد من الاشارة اليه ان تركيا منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ بدأت تبحث عن دور اقليمي في المنطقة، وبعد استلام حزب العدالة والتنمية السلطة في عام ٢٠٠٣ اذ اكتسب زعما الحزب الثقة بالنفس بانهم قادرين على تنشيط الدور التركي في المحيط الاقليمي، ومن اهم الدول التي سعت تركيا الى ان تكون لاعب اساسي بها هو العراق وذلك لأسباب عديدة اهمها[٣]:

١) موقع العراق إذ تجمع بين البلدين حدود برية مشتركة تمتد على مدى ٣٨٤ كم، وهو ما يغذي ثنائية التأثر – التأثير على طرفي الحدود وفي الاتجاهين.
٢) التشابه الكبير في الفسيفساء العرقية (عرب وأكراد وترك/تركمان) والمذهبية (سنة وشيعة وعلويون) في البلدين، وتعد تركيا تاريخياً الراعية لتركمان العراق سياسياً وثقافياً واجتماعياً وتربطها بهم علاقات خاصة جداً صاغتها حقائق التاريخ والعرق والثقافة، وقد أولاهم حزب العدالة والتنمية تحديداً اهتماماً خاصاً بهدف تقوية دورهم في صياغة مستقبل العراق من جهة ولتعميق علاقاتهم مع تركيا من جهة أخرى.
٣) الملف الكردي الذي يعد أحد أهم ملفات الاهتمام المشترك الاستراتيجية بين تركيا والعراق وفي المنطقة، وهو ملف شائك ومتقلب.
٤) العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين إذ كان يحتل العراق مركز مهم في قائمة شركاء أنقرة التجاريين، كما يعد العراق أحد أهم خيارات أمن الطاقة التركي كبديل لغاز روسيا وإيران، إضافة إلى النفط الذي يعتبر ركيزة أساسية في العلاقات التجارية بين البلدين عموماً وبين تركيا وإقليم شمال العراق خصوصاً.

يمكن عد استلام حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في تشرين الثاني عام ٢٠٠٢ نقطة تحول في العلاقات التركية – العراقية، إذ اعتمدت السياسة التركية تجاه العراق على مبدأين أساسيين هما مواجهة تهديد حزب العمال الكردستاني (PKK)[٤] لها وانطلاق عملياته من شمال العراق حيث معسكراته في جبال قنديل، وثانيهما تأكيدها على أهمية التوازنات الديمغرافية والسياسية في العراق وحمايتها سيما في ما يتعلق بالأقلية التركمانية[٥]، وكان التحدي الأكبر للعلاقات التركية – العراقية في عهد حزب العدالة والتنمية هو الغزو الأمريكي للعراق في آذار ٢٠٠٣ أي بعد أشهر قليلة من تشكيله الحكومة التركية، وقد قدم الحزب الحاكم للبرلمان التركي مسودة قرار للسماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضيه في العمليات العسكرية لكن البرلمان رفض مشروع القرار، وذلك لخشيته من ان تدفع تلك الحرب الى تقسيم العراق وتدخله في حرب اهلية تضر بالأمن القومي التركي لاسيما في ظل التحالف القوي الذي ظهر قبيل الحرب بين الاحزاب الكردية العراقية والولايات المتحدة الامريكية، وعدم تقديم ادارة الرئيس جورج بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) ضمانات كافية للجانب التركي بشأن مستقبل المسألة الكردية في العراق[٦].

بهذا استطاعت تركيا الخروج من ان تكون شريكاً بنيوياً لأمريكا والغرب في محيطها الاقليمي والدولي، بمعنى ان تركيا لن تقوم بتأدية الادوار التي يفرضها الشركاء الاطلسيين لا فيما يضمن مصالحها العليا[٧].

لكن ادى رفض تركيا السماح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام اراضيها خلال حرب العراق عام ٢٠٠٣ الى انخفاض قيمة تركيا في الحساب الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، على الرغم من تمتعها بأهمية جيواستراتيجية في الشرق الاوسط بفضل الموقع الجغرافي لتركيا والتمتع بمستوى عال من التحديث السياسي، والديمقراطية، والعلمانية، والاسلامية المعتدلة، والهيكل السياسي، والانتعاش الاقتصادي[٨].

لذا يعد بعض القادة الاتراك ان قرار عدم المشاركة في حرب العراق او تقديم المساعدة للقوات الامريكية خطأ؛ اذ أخرجها من إمكانية المشاركة في رسم مستقبل العراق، وتركها خارج دائرة التأثير، فقد خسرت أنقرة الكثير من إمكانات التأثير في المشهد العراقي، وتحول الأخير عبر السنوات اللاحقة إلى ساحة نفوذ إيرانية، وأحد مساحات التنافس الإقليمي بين تركيا والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى[٩].

هذا ما دفع تركيا الى ان تلعب لعبة المصالح مع الولايات المتحدة الامريكية فعلى اثر تصاعد اعمال المقاومة المسلحة ضد الوجود الامريكي، طلبت الولايات المتحدة من تركيا في تموز ٢٠٠٣ تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية لحفظ الامن في العراق[١٠]، وبهذه الطريقة ادارت تركيا علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية خلال فترة الحرب وتمكنت من الصمود بوجه الضغوط الامريكية دون ان تلحق ضرر حقيقي بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا واضح من الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الى واشنطن في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤ لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق[١١] .

وهنا نطرح تساؤل هل كان لتركيا مشروع خاص بها في العراق في مقابل المشروع الامريكي والمشروع الايراني؟ ام هل تركيا جزء من المشروع الامريكي في المنطق وهو ما يعرف بمشروع الشرق الاوسط الكبير؟

بشكل مقتضب ان مشروع الشرق الاوسط الكبير طرح مرات عديدة من قبل القادة الامريكان في اكثر من مناسبة، أذ صراح به الرئيس جورج بوش الابن في ٦ تشرين الثاني ٢٠٠٣ في حديث له مع الهيئة الوطنية الديمقراطية، وجدد طرحه للمشروع في شباط ٢٠٠٤ اي بعد عام تقريباً من احتلال العراق، يؤكد على ضرورة التغيير في المنطقة عوضاً عن استراتيجة المحافظة على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقاً من قبل الولايات المتحدة الامريكية.

كذلك طرحه نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني في ملتقى دافوس نهاية شهر كانون الثاني ٢٠٠٤ تحت مسمى (مشروع الاصلاح في الشرق الاوسط) وكان يعني به تحديداً نمط العالم الاسلامي في القرن الحادي والعشرين، وكانت امريكا ترى في تركيا نموذجاً في مشروعها لكن نجاح تركيا في تأدية دورها يتطلب ان تكون في موقع الريادة في العالم الاسلامي في الامور كافة، بما يتيح لها اداء دور يتسم بالفاعلية في العالم الاسلامي[١٢].

مقابل هذا الطرح الامريكي طرحت تركيا مشروع مقارب، حيث دعا وزير الخارجية التركية عبد الله غول (٢٠٠٣-٢٠٠٧) في مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي الذي عقد في الكويت في ١٤ شباط ٢٠٠٤ (مشروع اتحاد الشرق الاوسط) ويعني به تشكيل منظومة امنية واقتصادية وسياسية على نمط الاتحاد الاوربي، الا ان هذا المشروع لم يحض بقبول من قبل الدول المجتمعة[١٣].

بعد فشل المشروع التركي سعى رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان(٢٠٠٣-٢٠١٤) ان يكون لاعباً اساسياً في مشروع الشرق الاوسط الكبير وهذا يفسر زيارته للولايات المتحدة الامريكية في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٤ لطي صفحة الخلافات التي نشأت بين البلدين بسبب الحرب على العراق، كما تم التأكيد على تعاون الولايات المتحدة الامريكية وتركيا في اطار هذا المشروع[١٤].

وكان من نتائج هذا التقارب ان وافقت الادارة الامريكية على التنسيق مع انقرة بشأن مكافحة عمليات حزب العمال الكردستاني (PKK) في شمال العراق ضد وحدات الجيش التركي، ومقابل ذلك وافقت تركيا في شباط ٢٠٠٥ على الطلب الامريكي بتقديم تسهيلات عسكرية واقامة مراكز للنقل في قاعدة انجرليك التركية[١٥]، وفي مطلع عام ٢٠٠٦ وقعت تركيا والولايات المتحدة الامريكية اتفاق حمل عنوان وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية – الامريكية والتي تعد خطوة مهمة في اعادة تفعيل الدور التركي اقليميا ودوليا[١٦].

اولاً: محددات المشروع التركي في العراق

هنالك عدد من المحددات التي حكمت المشروع التركي في العراق، وعلى ضوء هذه المحددات بنت تركيا سياستها الخارجية تجاه العراق، لكي تتمكن من منافسة المشروع الامريكي والمشروع الايراني اللذان يتنافسان لفرض ارادتهما على المشهد السياسي في العراق.

ومن الممكن ان نتوصل الى اهم المحددات التركية من خلال ما طرح من قبل الاتراك انفسهم، اذ عقد في ١٥ تشرين الاول ٢٠٠٤ عقد اجتماع طارئ في انقرة برئاسة رجب طيب اردوغان وبحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية عبد الله غول ووزير الدفاع وجدي غونول ورئيس اركان الجيش الفريق اول حلمي اوزكوك وعدد من كبار المسؤولين، ناقش الاجتماع التطورات الجارية في العراق، منها المشكلة الامنية والانتخابات في العراق، والاوضاع في كركوك، فضلاً عن التهديد حزب العمال الكردستاني للأمن القومي التركي، واستمر الاجتماع لمدة ثلاث ساعات، هذا ولخص وزير الخارجية التركي عبدالله غول موقف تركيا تجاه العراق بقولة: " نريد للعراق في هذه المرحلة ان يحمي وحدة أراضيه وان يخرج من المشكلة التي يعانيها باقل قدر ممكن من الخسائر والالام وان يبقى في منأى من التمزق والتشتت مسالما لنفسه ولجيرانه" واوضح عبد الله غول ان تركيا هي اكثر بلد تأثرا بما يجري في العراق وان تركيا تتابع التطورات عن كثب وتعيد حساباتها بشكل

دائم تجاه كافة الاحتمالات والسيناريوهات ، لان تركيا تربطها علاقات تجارية مع العراق يضاف الى ذلك تأثر الامن القومي التركي بما يجري في العراق لذا فتركيا تسعى الى ان تعود الاوضاع الطبيعية الى ربوع العراق[١٧]. ومن هنا فان اهم محددات المشروع التركي هي:

أ- المسألة الكردية والتركمانية وعلاقة الاكراد بحزب العمال الكردستاني:

تميزت سياسة أنقرة إزاء العراق في عهد العدالة والتنمية بتغير موقفها من إقليم شمال العراق؛ بسبب تنامي العلاقات الاقتصادية معه والخلافات التي حدثت بين قيادته وقيادات حزب العمال الكردستاني، لذا انتقلت أنقرة من رفضاً فكرة قيام الاقليم باعتباره تهديداً لأمنها القومي خوفاً من إمكانية تكراره بالنسبة لأكراد تركيا، إلى التحالف معه شريطة ان لا تؤدي لفدرالية الكردية الى تقسيم العراق، وقد وقف الإقليم إلى جانب تركيا ضد الحكومة المركزية في بغداد في أزمة معسكر "بعشيقة" وضد العمال الكردستاني في التصعيد العسكري الأخير فضلاً عن العلاقة الشخصية القوية بين اردوغان ورئيسه البارزاني[١٨].

اما بالنسبة لمقاتلين حزب العمال الكردستاني (PKK) فان الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلال العراق منعت الجيش التركي من دخول شمال العراق، وتغاضت عن تواجد ما يقارب ٥٠٠٠ مقاتل لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق وظلت تماطل في الاستجابة للمطالب التركية بطردهم، في حين تم تجاهل دور التركمان في الواقع العراقي الجديد مقارنة بالدور الكردي، وسمح للاكراد بممارسة اشكال عنصرية دفعت الالاف التركمان للهجرة من مدينة كركوك[١٩].

يميل بعض المحللين السياسيين الى ان تركيا قدمت الكثير من التنازلات السياسية التي تضر بأمنها القومي دون ان تحصل على مكاسب تذكر، فقد اعترفت بواقع القوة السياسية التي حصل عليها الاكراد في العراق، ورضخت الحكومة التركية لضرورة التعاطي مع التحالف التركي الامريكي باعتباره من اهم المتغيرات المؤثرة في تفاعلات الشرق الاوسط في المرحلة المقبلة بموجب ذلك التعاطي اعترفت الاتراك بواقع الفدرالية الكردية كما ورد في الدستور العراقي ٢٠٠٥ شريطة ان لا تؤدي الى تقسيم العراق، وتعد تصريحان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في اذار ٢٠٠٧ حول استعاده للحوار مع حكومة اقليم كردستان بشأن وجود مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[٢٠] بهدف ايقاف هجماتهم على وحدات الجيش التركي، من اقوى المؤشرات الدالة على رضوخ تركيا وقبولها عنوة بالمشهد الكردي العراقي الجديد[٢١].

لكن على اثر تزايد هجمات حزب العمال الكردستاني ضد الأراضي التركية في مطلع عام ٢٠٠٧، واعقبه تصريح مسعود البرزاني في اذار ٢٠٠٧ حول امكانية تدخله في الاراضي التركية لدعم التمرد في مناطق ديار بكر الكردية دفع ذلك الى التفكير في خيارات جديدة من اجل الضغط على اكراد العراق، ومنها معاودة قصف معاقل حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وكذلك العمل على تهميش حكومة اقليم كردستان من خلال تعزيز العلاقات مع الحكومة المركزية في بغداد وعزيز دورها في مكافحة ارهاب حزب العمال الكردستاني،

وفي حل مشكلة كركوك بما يضمن مشاركة التركمان في ادارة شؤونها وكذلك ان تقوم تركيا بدعم المعارضة الكردية في كردستان[٢٢].

توترت العلاقات التركية الكردية، وعملت تركيا الى تنسيق العمل مع الحكومة العراقية المركزية في بغداد، ومحاولة تهميش حكومة اقليم كردستان، لذا عقد في بغداد اجتماع ثلاثي بين وزير الداخلية التركي ممثل عن الحكومة العراقية وممثل عن الولايات المتحدة الامريكية في تشرين الثاني ٢٠٠٨، وشكلت لجنة ثلاثية (تركية – امريكية – عراقية) تعنى بمتابعة موضع هجمات عناصر حزب العمال الكردستاني على القوات التركية، من خلال اجتماعات دورية يتم فيها تبادل المعلومات الاستخبارية حول تحركات هذه العناصر لمواجهة نشاطاتها[٢٣].

هكذا نجد ان احد اهم محددات العلاقات التركية مع كل من حكومة بغداد المركزية وحكومة إقليم كردستان العراق تتحدد بشكل كبير، وقبل أي محدد آخر، على موقف كل منهما إزاء معسكرات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وحق تركيا في التدخل ضدها، ولذلك نجد في تاريخ العلاقات التركية – العراقية لحظات تأزم ولحظات تعاون في هذا الملف باختلاف موقف بغداد.

الموضوع الاخر الذي كانت تركيا تهتم به وتتخذه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق هو وضع التركمان في كركوك، فكما هو معروف ان التركمان يدون امتداد قومي للأتراك وتربطهم بهم روابط قومية وتاريخية لذا كان القادة الاتراك يعدون نفسهم الحامي الشرعي لحقوق تركمان العراق والمدافع عنهم.

ففي مقابلة صحفية مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ٢٤ شباط ٢٠٠٧ افصح عن موقف تركيا الرسمي من مشكلة كركوك حيث قال: " ان كركوك لا يمكن ان تكون تحت سلطة قومية واحدة، فكركوك عراق مصغر وهي لكل العراقيين، وهناك من يحاول تغيير التركيبة السكانية لكركوك ، وبالتالي هنالك توازن حساس ومهم في كركوك بالنسبة للتركيبة القومية، وعلى الحكومة العراقية في بغداد ان تكون مدركة لهذه الموازين وان لا تسمح لاي توتر في كركوك يمكن ان يهدد الامن في العراق"[٢٤].

ب- السلوك السياسي للحكومات العراقية

ان الحكومة العراقية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣ باتت ذات توجهات متعارضة مع سياسات تركيا القديمة حيال العراق، اذ ان الغلبة للأكراد الخصم التقليدي لتركيا، والشيعة الذين يمثلون الامتداد المذهبي لإيران[٢٥]، وهذا يعني ان تركيا خسرت الكثير من إمكانات التأثير في المشهد العراقي، وتحول الأخير عبر السنوات اللاحقة إلى ساحة نفوذ إيرانية، وأحد مساحات التنافس الإقليمي بين تركيا والسعودية من جهة وإيران من جهة أخرى.

لذا سعت تركيا الى لعب دور محوري في العراق فعلى المستوى السياسي استضافة تركيا الكثير من اجتماعات دول الجوار العراقي لمناقشة الواقع العراقي وبمشاركة الحكومة العراقية اولها اجتماع اسطنبول في نيسان ٢٠٠٥، وكذلك اجتماع اسطنبول في ٢٠٠٦، و ٢٠١٠[٢٦].

بالنتيجة فان خلفية وتوجهات رئيس الحكومة العراقية تُؤَدِّي دورًا في تحديد شكل وطبيعة السياسة التركية تجاه العراق، فكلَّما كان أكثر استقلالية أصبحت إمكانية تطوير العلاقات التركية–العراقية على أساس المصالح المشتركة أكبر، كما أن نجاحه في ملفات العلاقة مع إقليم شمال العراق واحتواء السُّنَّة في العملية السياسية، تؤدي دورًا مهم في تحديد حجم الانفتاح بين البلدين[٢٧].

هذا يعكس انتقاد تركيا للانتخابات العراقية اثارت نتائج الانتخاب العراقية العامة التي جرت في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥، غضب المسؤولين الاتراك، اذ صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان بان الانتخابات العراقية غير ديمقراطية وغير عادلة وحمل واشنطن مسؤولية ما قد يحدث من اضطرابات وعنف بين التركمان والكرد في كركوك بناءً على نتاج تلك الانتخابات[٢٨].

قد عد المسؤولون العراقيون التصريحات التركية تدخلاً في شؤون العراق الداخلية ، وفي المقابل هددت على لسان عثمان قوروتورك مبعوثها الخاص لدى العراق بتدوليل مشكلة مدينة كركوك، والتي يقيم فيها عرب وكرد وتركمان بسبب الاحتكاكات والتوتر الامني الذي شدته المدينة، واشار الى احتمالية حصول اثار جدية محتملة على الدول المجاورة لذا فان كركوك ليست شاناً داخلياً عراقياً[٢٩].

بينما رحبت تركيا بنتائج في عام ٢٠١٠ مثَّل إياد علاوي بعد فوزه بالانتخابات بارقة أمل في استعادة العراق ودوره الإقليمي، وقد أيَّدته عدَّة دول إقليمية آنذاك من بينها تركيا، وعلى الرغم من أن قائمته فازت بالانتخابات؛ فإن صفقة أميركية–إيرانية حالت دون تكليفه بتشكيل الوزارة[٣٠]

واثناء هذه المدة تبادل البلدان العديد من الزيارات على مختلف الاصعدة لعلى اهمها زيارة رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان في ٢٩ اذار ٢٠١١ والتي تمخضت عن توقيع اتفاقيات تجارية مع العراق تجاوزت ٢٠ مليار دولار، وقام خلالها اردوغان بيارة مدينة النجف ولتقى بالمرجع الديني العلى السيد علي السيستاني، توجه بعدها الى اربيل حيث افتتح القنصلية التركية هناك ووقع اتفاقية تجارية مع اقليم كردستان لتعزيز التعاون الاقتصادي[٣١].

وفي فترة الولاية الثانية لرئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وبعد رحيل القوات الأميركية من العراق، اتهمت تركيا نوري المالكي بتباع سياسة تصفية طائفية للسياسيين السُّنَّة؛ بعد ان أصدر أوامر باعتقال ومحاكمة نائب رئيس الجمهورية طائق الهاشمي بتهمة تشكيل تنظيم إرهابي، وكذلك فعل مع نائبه صالح المطلق؛ حيث طالب بإقالته من منصبه بعد حجب الثقة عنه، وكذلك وزير المالية السني رافع العيساوي، الذي

طالب المالكي باعتقاله، أمام هذه التطورات أثار الموقف التركي الداعي إلى ضرورة ابتعاد المالكي عن الطائفية لتجنيب العراق الأسوأ –بالإضافة إلى استضافة أنقرة للهاشمي الذي صدر بحقه قرار بالإعدام– غضبَ المالكي، وانعكس ذلك بشكل سلبي على العلاقات الثنائية بين البلدين وسط اتهامات متبادلة [٣٢].

ج- تنامي النفوذ الايراني والاميركي في العرق

لإيران والولايات المتَّحدة النفوذ الأوسع والتأثير الأكبر على سياسات العراق الداخلية والخارجية؛ وذلك لمعطيات كثيرة لسنا في وارد التطرُّق إليها؛ لكن هذا النوع من النفوذ والتأثير يُؤَدِّي دورًا مهمًّا من دون شك في تحديد نوعية وطبيعة علاقات حكومة بغداد مع أطراف ثالثة؛ سواء مع تركيا أو غيرها من الدول، وإذا ما استمرَّ هذا النوع من النفوذ والتأثير، فهذا يعني أنَّ العلاقة بين تركيا وبغداد ستتأثر مستقبلاً بنوعية العلاقة بين تركيا وإيران، وتركيا والولايات المتحدة [٣٣].

ثانياً: اهداف المشروع التركي في العراق

من اهم اهداف المشروع التركي في العراق هو تحقيق الامن الجيوسياسي، والأمن الاقتصادي؛ فمن ناحية الأمن الجيوسياسي: تَعتبر الحكومةُ التركية الحفاظ على وحدة العراق ثابتًا من ثوابت الأمن القومي للبلاد؛ لأنَّ تقسيم العراق من الممكن أن يفتح الباب واسعًا أمام تقسيمات أخرى في المنطقة قد لا تستثني تركيا نفسها؛ خاصة إذا ما تمَّ رسم هذا الانقسام على طول الخط الكردي في المنطقة، بالإضافة إلى مصير كركوك والعنصر التركماني[٣٤].

١. وحدة الاراضي العرقية

كان وما زال الموقف التركي رافضاً لسيناريوهات التقسيم في المنطقة سيما فيما يتعلق بسوريا والعراق، باعتبار أن مخرجاتها لن تقف عند حدود هذين الدولتين بل ستتعداهما لبعض دول الجوار وفي مقدمتها تركيا التي ما زالت تعاني من تفاقم وتداعيات المشكلة الكردية. وبالتالي فالالتزام بوحدة أراضي العراق مرتكز أساسي من مرتكزات السياسة الخارجية التركية سيما وأن ضعف الحكومة المركزية وتقسم أراضيها يغري أكراد تركيا بسيناريوهات مستقبلية مشابهة، ومع التزام تركيا بوحدة الأراضي العراقية فإنها تؤكد على ضرورة الحفاظ على التوازن والاستقرار بين مكونات الشعب العراقي الإثنية والمذهبية[٣٥].

هذا ما اكده رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في مقابلة صحفية في ٢٤ شباط ٢٠٠٧ ان تركيا لن تقبل ان تكون هناك سيادة لقومية على قومية اخرى في العراق، او طائفة على طائفة اخرى في العراق، وجميع

ثروات العراق يجب ان توزع على جميع العراق، وتركيا تؤمن بوحدة الاراضي العراقية وتريد الامن والسلام في العراق، وتقدم تركيا كل ما بوسعها من مساعدات للعراقيين[٣٦].

بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة من اجل اقامة علاقات متوازنة وودية مع الأطراف العراقية المختلفة، حرصت تركيا في علاقاتها العراقي التأكيد على أهمية وحدة أراضيه، وعلى الالتزام بأمنه واستقراره كمصلحة استراتيجية للطرفين وحافزاً لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما[٣٧].

٢. تنمية العلاقات الاقتصادية

اما الأمن الاقتصادي فان استقرار العراق بالنسبة إلى أنقرة مكسب استراتيجي على الصعيد السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد الاستثمار وأمن الطاقة؛ وذلك نظرًا إلى ما يملكه الطرفان من مقوِّمات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين؛ فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمًا، وتحتلُّ المرتبة الثانية في العالم بعد الصين بالنسبة إلى قطاع الإنشاءات، ناهيك عن قطاع خاص حيوي يمكنه أن يُسهم بشكل فعَّال في مساعدة العراق بما يعود بالنفع على تركيا أيضًا[٣٨].

ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٢ بشكل هائل، وبقفزات متتالية من ٩٠٠ مليون دولار إلى حوالي ١١ مليار دولار، وقد عوَّضت هذه القفزة معظم التراجعات التي قد تكون تركيا شهدتها في علاقاتها التجارية مع البلدان العربية الأخرى نتيجة اندلاع الثورات العربية، أو التوتر السياسي، أو حالة عدم الاستقرار التي تسود المنطقة، ويُعد العراق منذ عام ٢٠١١ ثاني أكبر مستوعب للصادرات التركيَّة بعد ألمانيا؛ حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إليه حوالي ١٢ مليار دولار عام ٢٠١٣، مقارنة بالمانيا التي بلغ حجم الصادرات لها ١٣،٥ مليار دولار، وقد استفادت الشركات التركية بمختلف اختصاصاتها القطاعية من هذا الانفتاح؛ ونتيجة لذلك وصل عدد الشركات التركية العاملة أو المرتبطة بالسوق العراقية إلى حوالي ١٥٠٠ شركة، غالبيتها شركات مرتبطة بقاطع الإنشاءات والمقاولات؛ التي قامت حتى نهاية عام ٢٠١٣ بتنفيذ حوالي ٨٢٤ مشروعًا في العراق بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ١٩,٥ مليار دولار[٣٩].

على مستوى الطاقة تستورد تركيا أكثر من ٧٠% من حاجاتها من الطاقة من الخارج؛ وهي تعتمد في جزء كبير منها على بلدين فقط، هما: إيران، وروسيا، وهو ما يترك تأثيره على سياسة أمن الطاقة في البلاد، ويُقَيِّد كذلك من مروحة الخيارات في سياسات تركيا سياسية. ومن هذا المنطلق تنظر تركيا إلى العراق كرافد مهمٍّ من روافد سياسة تنويع واردات الطاقة التركيَّة؛ وذلك على اعتبار أنَّه يمتلك أكبر خامس احتياطي مؤكد من النفط في العالم، ويحتلُّ منذ عام ٢٠١٢ موقع ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك [٤٠].

اما على المستوى الاقتصادي فقد استبعدت الشركات التركية عن عقود اعادة اعمار العراق التي ابرمتها سلطات الاحتلال الامريكي مع الشركات الاجنبية، وتعثر تدفق النفط العراقي الى المواني التركية بعد التفجيرات المتتالية التي تعرض لها، لذا فان الولايات المتحدة الامريكية بنت حاجز يحول دون تدخل تركيا في العراق الا بعد موافقتها(٤١).

ان المتتبع للسياسة التركية تجاه العراق يرى ان تركيا تتصرف بازدواجية اذ كانت أثناء الاحتلال الامريكي للعراق تشدد على وحدة الاراضي العراقية، وتعمل على التوفيق بين المجموعات الدينية والمذهبية، ولكن بعد تسلم نوري المالكي رئاسة الوزراء (٢٠٠٦-٢٠١٤) بدأت تركيا باتخاذ مواقف مختلفة وتحولت الى طرف في الصرع الداخلي وبدأت العلاقات العراقية التركية تزداد سوء خاصة بعد قيام انقرة بحماية نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي الذي اعتبرته بغداد تدخلا في الشأن الداخلي العراقي، اضافة الى قيام تركيا بتوقيع اتفاقيات مباشرة مع اقليم كردستان ولا سيما في مجال الطاقة ، وما يقلق بغداد ان انقرة تتصرف مع اربيل على انها دولة مستقلة متجاهلة الحكومة المركزية في بغداد تماماً. (٤٢).

ولو اردنا تقييم الدور التركي في العراق يجد ان الدور التركي لا يرتقي الى الدور الايراني في العراق ولا الدور الامريكي اذ بقى دورها هامشي ولم يرتقي الى حجم التحديات التي يواجها الامن القومي التركي في العراق.

قائمة الهوامش والمصادر

(١) حزب العدالة والتنمية: تم تشكيله من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٢ حزيران ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. تولى رئاسة الحزب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويمثل هذا الحزب الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويؤكد أنه لا يحبذ التعبير عن نفسه بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية والفكرية ومنفتح على العالم ويبني سياساته على التسامح والحوار، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية. ينظر: لقمان عمر النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، مجلة دراسات اقليمية، السنة الثامنة، العدد ٢٥، مركز الدراسات الاقليمة ، جامعة الموصل، ص ص٨٨-٩٣.

(٢) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر وطارق عبد الجليل، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠، ص ص ٦١٢-٦١٥

(٣) سعيد الحاج، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء العراق، موقع ادراك للدراسات والاستشارات، (موقع الكتروني).

https://idraksy.net/turkish-foreign-policy-determinants-about-iraq

(٤) تنظيم سياسي وجماعة مسلحة كردية يسارية ذات توجهات قومية كردية وماركسية تأسس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين منهم عبد الله أوجلان الذي اختير رئيسا للحزب، وبلغ أوج قوته في تسعينات القرن العشرين حيث تجاوز عدد عناصر الحزب العشرة آلاف مقاتل. وكان يهدف الحزب لإنشاء دولة كردستان المستقلة. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)
https://ar.wikipedia.org

(٥) احمد داود أوغلو، المصدر السابق، ص ص ٦٢١-٦٢٢

(٦) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، العراق ودول الجوار قراءة في المواقف المتضاربة، بحث ضمن كتاب "علاقات العراق الدولية وانعكاساتها"، اعداد علاء عكاب خلف، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص١١٣.

(٧) سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة الامريكية وتركيا – اعادة الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٩، ص٦٧.

(٨) ينظر: لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العدد٨، تشرين الاول ٢٠٠٧، ص٧٤

(٩) سعيد الحاج، المصدر السابق ، (موقع الكتروني).

(١٠) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص١١٥.

(١١) ينظر: لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها، ص٧٤

(١٢) احمد نوري النعيمي، الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، عمان: دار الجنان، ٢٠١٠، ص١٧٥.

(١٣) المصدر نفسه، ص١٧٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(١٥) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٥.

(١٦) ينظر: لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها، ص٧٤

(١٧) كمال احمد خوجة، التطورات في العراق تقلق القيادة التركية، جريدة الرياض اليومية ، السنة ٤٠، العدد ١٣٢٦٧، ١٧ تشرين الاول ٢٠٠٤، http://www.alriyadh.com

(١٨) سعيد الحاج، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(١٩) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٣-١١٤.

(٢٠) الملف ذو الأولوية القصوى بالنسبة لأنقرة هو تهديد حزب العمال الكردستاني لأراضيها، حيث يشن الأخير حرباً انفصالية منذ ١٩٨٤ كلفت تركيا ٤٠ ألف قتيل وأكثر من ٥٠٠ مليار دولار من الخسائر البشرية، ولأن الحزب يملك معسكرات تدريب في جبال قنديل شمال العراق ينطلق منها المسلحون وعمليات تهريب السلاح للداخل التركي. سعيد الحاج، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(٢١) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٧-١١٨.

(٢٢) المصدر نفسه، ص١١٨.

(٢٣) جريدة الشرق الاوسط، العدد ١١٠٩٣، في ١٢ نيسان ٢٠٠٩؛ جريدة الزمان ، العدد ٣٨٥٩، في ٣٠ اذار ٢٠١١.

(٢٤) ينظر: موقف انقرة من ازمات المنطقة المتفجرة، مقابلة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في برنامج (حوار مفتوح)، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٤ شباط ٢٠٠٧، رابط الموقع، http://www.aljazeera.net

(٢٥) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٤-١١٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ص٨٨-٨٩.

(٢٧) علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، موقع الكتروني

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/01/2015

(28) Michael Rubin, "A Comedy of Errors: American-Turkish Diplomacy and Iraq War", Turkish Policy Quarterly, Vol.4, No.1, Spring 2005, p.9.

(٢٩) لقمان عمر النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا ، ص٩٥

(٣٠) علي حسين باكير، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(٣١) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٥-١١٦.

(٣٢) علي حسين باكير، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) سعيد الحاج، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(٣٦) ينظر: موقف انقرة من ازمات المنطقة المتفجرة، مقابلة مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في برنامج (حوار مفتوح)، قناة الجزيرة الفضائية، ٢٤ شباط ٢٠٠٧، رابط الموقع ، http://www.aljazeera.net

(٣٧) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص١١٦.

(٣٨) علي حسين باكير، المصدر السابق، (موقع الكتروني).

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) دهام احمد العزاوي، و ياسر علي ابراهيم، المصدر السابق، ص ص١١٤-١١٥.

(٤٢) محمد نور الدين، ازدواجية تركيا في العراق، شام برس صوت الحرية والديمقراطية، السبت ٨/ ٢/ ٢٠١٢. www.shampress.com